

## اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع

بقلم هاري م. فليشتنر

أستاذ القانون، كلية الحقوق بجامعة بيتسبرغ

من المسلم به أن اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع تعد من أنجح المحاولات في توحيد مجال واسع من القانون التجاري على الصعيد الدولي. وترمي هذه المعاهدة ذاتية التنفيذ إلى الحد من العقبات التي تعترض التجارة الدولية، ولا سيما تلك المقترنة بمسائل اختيار القانون واجب التطبيق، وذلك عن طريق وضع قواعد موضوعية متوازنة وحديثة تنظم حقوق والتزامات أطراف عقود البيع الدولي. وحتى وقت كتابة هذه السطور (شباط/فبراير 2009)، استقطبت اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع ما يزيد على 70 دولة متعاقدة مما يشكل ما يربو على ثلثي التجارة الدولية في البضائع، ويمثل تنوعاً اقتصادياً وجغرافياً وثقافياً هائلاً.

واتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع مشروع وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) التي تعهدت منذ أوائل السبعينات بوضع خلف لمعاهدتين جوهريتين للبيع الدولي هما - الاتفاقية المتعلقة بالقانون الموحد لإنشاء عقود البيع الدولي للبضائع والاتفاقية المتعلقة بالقانون الموحد للبيع الدولي للبضائع - وكلاهما وضع تحت رعاية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. وقد استهدفت لجنة القانون التجاري الدولي وضع اتفاقية تستقطب مشاركة متزايدة في إقرار قواعد موحدة للبيع الدولي. وقد وضعت الصيغة النهائية لاتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بعقود البيع الدولي للبضائع المعقود في فيينا في عام 1980. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ لدى الدول المتعاقدة الإحدى عشر الأولى في 1 كانون الثاني/يناير 1988، وما فتئت منذ ذلك الحين تستقطب باستمرار مجموعة متنوعة من المنضمين.

وتحكم الاتفاقية عقود البيع الدولي في حالة (1) تواجد كل الأطراف في دول متعاقدة، أو (2) عندما تؤدي قواعد القانون الدولي الخاص إلى تطبيق قانون دولة متعاقدة (رغم أن عدة دول متعاقدة قد أعلنت أنها غير ملزمة بالحالة الأخيرة، وهو ما تجيزه الاتفاقية بموجب المادة 95). واستقلالية أطراف عقود البيع الدولي موضوع أساسي في الاتفاقية: فيجوز لطرفي العقد عملياً أن يتفقا على الحياد عن أي قاعدة من قواعد الاتفاقية، أو أن يستعيضا عن تطبيقها كلياً بقانون آخر. وعندما تسري الاتفاقية، فإنها لا تحكم كل مسألة تنشأ في عقد من عقود البيع الدولي: وعلى سبيل المثال، فإن المسائل المتعلقة بصحة العقد أو أثره على ملكية البضائع المبيعة تخرج عن نطاق الاتفاقية، على غرار ما نصت عليها الاتفاقية صراحة، إذ تُركت للقانون الذي يسري بمقتضى قواعد القانون الدولي الخاص (المادة 4). أما المسائل المتعلقة بأمور تحكمها الاتفاقية لكنها لا تتناولها صراحة فتسوى طبقاً للمبادئ العامة للاتفاقية، أو في غياب تلك المبادئ، فتسوى بالإحالة إلى القانون الواجب التطبيق بموجب قواعد القانون الدولي الخاص.

ومن أهم الأحكام العديدة للاتفاقية تلك التي تتناول المسائل التالية:

- تفسير الاتفاق المبرم بين الأطراف؛
- دور الممارسات المستقرة بين الأطراف والعادات الدولية؛
- خصائص الإيجاب ومدته وجواز الرجوع عنه؛
- طريقة قبول الإيجاب وتوقيته ونفاذه؛
- أثر محاولات إضافة شرط أو تغييره على القبول؛
- تعديلات عقود البيع الدولي؛

- التزامات البائع فيما يتعلق بنوعية البضائع بالإضافة إلى وقت ومكان التسليم؛
- مكان السداد وتاريخه؛
- التزامات المشتري بالتسليم، وفحص البضائع المسلمة، وإخطار البائع بأي عيب مزعوم في المطابقة؛
- وسائل الانتصاف المتاحة للمشتري في حالة إخلال البائع بالعقد، بما فيها الحق في المطالبة بالتسليم، وإصلاح البضائع غير المطابقة أو تسلم بضائع بديلة، وفسخ العقد، والحصول على تعويض عن الخسائر، وتخفيض سعر البضائع غير المطابقة؛
- وسائل انتصاف البائع في حالة إخلال المشتري للعقد، بما فيها الحق في مطالبة المشتري بتسليم البضائع و/أو سداد الثمن، وفسخ العقد، والحصول على تعويض عن الخسائر؛
- انتقال تبعة هلاك البضائع المباعة؛
- الإخلال المبتسر بالعقد؛
- تحصيل الفائدة عن المبالغ المتأخرة؛
- الإعفاء من المسؤولية عن عدم الوفاء بالالتزام، بما في ذلك القوة القاهرة؛
- الالتزام بحفظ البضائع المزمع إرسالها أو إعادتها إلى الطرف الآخر.

وتتضمن الاتفاقية أيضاً حكماً يلغي شرط الشكل الكتابي في عقود البيع الدولي المندرجة في نطاقها - رغم أن الاتفاقية تجيز للدول المتعاقدة أن تحتفظ على هذا الحكم، وهذا ما قام به عدد منها فعلاً. كما تتضمن الاتفاقية "أحكاماً ختامية"، تتناول مسائل على غرار التصديق والقبول والإقرار والانضمام؛ كما تتطرق إلى العلاقة بين الاتفاقية والاتفاقات الدولية الأخرى التي تتداخل معها؛ بالإضافة إلى الإعلانات والتحفظات؛ وتواريخ بدء النفاذ؛ والانسحاب من الاتفاقية.

وقد صممت عدة مشاريع أخرى للجنة القانون التجاري الدولي لتعمل في تناغم مع الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، فإن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمدة التقادم في البيع الدولي للبضائع تتضمن قواعد تحكم فترات تقادم المطالبات الناشئة في إطار عقود البيع الدولي. وقد أصدرت اتفاقية التقادم في البداية عام 1974، لكنها عدلت عام 1980 بموجب بروتوكول اعتمده المؤتمر الدبلوماسي الذي أقر الاتفاقية، وذلك بغرض المواءمة بين الاتفاقيتين. وحتى وقت كتابة هذه السطور، كانت اتفاقية التقادم المعدلة سارية في 20 دولة متعاقدة. وفي عام 2005، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لتتناول مسائل شتى عادةً ما تنشأ في سياق استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، بما فيها عقود البيع الدولي. ومن المسائل التي تتناولها اتفاقية الخطابات الإلكترونية تكوين العقد بالخطابات الإلكترونية، وحتى وقت ومكان إرسال الخطابات الإلكترونية وتلقيها، وتحديد مكان الأطراف المستخدمين للخطابات الإلكترونية، ومعايير إقامة المعادلة الوظيفية بين الخطاب الإلكتروني والخطاب الورقي والتوثيق. ووقت كتابة هذه السطور، قامت 18 دولة بالتوقيع على اتفاقية الخطابات الإلكترونية، وإن لم تصادق عليها أو تنضم إليها أي دولة، ولم تدخل بعد حيز النفاذ.

ولم تُنشأ أية محاكم خاصة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع؛ فتطبيقها وتفسيرها منوط بالمحاكم المحلية وهيئات التحكيم التي لها ولاية البت في المنازعات المتعلقة بالمعاملات التي تحكمها الاتفاقية. وتتشرط الاتفاقية لتحقيق الغرض الأساسي لها، والمتمثل في وضع قواعد موحدة للبيع الدولي، أن يكون تفسيرها مراعيًا لطابعها الدولي ونسقتها. ولهذه الغاية، توفر موارد البحث الخاصة، المتمثلة عادةً في قواعد البيانات المتاحة مجاناً على شبكة الإنترنت، فرص الاطلاع على المواد المصممة لتشجيع الفهم الدولي الموحد لقواعد الاتفاقية. وتتيح هذه الموارد، بما فيها تلك التي وضعتها وتعهدها لجنة القانون التجاري الدولي

باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، فرصاً للاطلاع على قرارات المحاكم وهيئات التحكيم التي تطبق الاتفاقية في كل أنحاء العالم، كما تتيح فرصة الاطلاع على الأعمال التحضيرية للاتفاقية، وتعليق على الاتفاقية قامت بإعداده نخبة من المختصين على نطاق عالمي.

#### المواد ذات الصلة

#### ألف - الصكوك القانونية

Convention relating to a Uniform Law on the International Sale of Goods, The Hague July 1964, United Nations, *Treaty Series*, vol. 834, p. 107.

Convention relating to a Uniform Law on the Formation of Contracts for the International Sale of Goods, The Hague, 1 July 1964, United Nations, *Treaty Series*, vol. 834, p. 169.

Convention on the Limitation Period in the International Sale of Goods, New York, 14 June 1974, United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, p. 3.

البروتوكول المعدل لاتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع، فيينا، 11 نيسان/أبريل 1980، United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511، الصفحة 82.

اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع بصيغتها المعدلة ببروتوكول 11 نيسان/أبريل 1980، United Nations, *Treaty Series*, vol. 1695، الصفحة 458.

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، نيويورك، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 (قرار الجمعية العامة 21/60 المؤرخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

#### باء - الوثائق

الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بعقود البيع الدولي للبضائع، 10 آذار/مارس - 11 نيسان/أبريل 1980 (A/CONF.97/18).

Commentary on the Draft Convention on Contracts for the International Sales of Goods, prepared by the Secretariat (A/CONF.97/5).

السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)، ملخص القرارات. نبذة الأونسيترال عن السوابق القضائية المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع - تنقيح عام 2008

[للاطلاع على الوثائق الأخرى المتعلقة بالأعمال التحضيرية لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالبيع الدولي للبضائع، انظر الموقع الشبكي للأونسيترال.]

#### جيم - الفقه

Commentary on the UN Convention on the International Sale of Goods (CISG) (Peter Schlechtriem & Ingeborg Schwenzer, eds.) 2nd (English) ed., Oxford: Oxford University Press, 2005 (English-version of the 4th edition of Kommentar zum Einheitlichen UN-Kaufrecht).

J. O. Honnold, Uniform Law for International Sales under the 1980 United Nations Convention, 3rd ed., The Hague: Kluwer Law International, 1999 (4th ed. forthcoming in 2009).

المزيد من المصادر الموصى بها، انظر "Related Material" المرافق للمحاضرات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع في الجزء المتعلق بسلسلة المحاضرات من مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ( United Nations Audiovisual Library of International Law ).